



مجلة الإدارة والاقتصاد Journal of Administration & Economics

**Mustansiriyah
University**

**College of
Administration &
Economics**

P-ISSN: 1813 - 6729

E-ISSN: 2707-1359

دور البنك المركزي العراقي في تعزيز التحول الرقمي واستخدام التكنولوجيا المالية في العراق للمدة 2017-2023

مصطفى محمد إبراهيم

البنك المركزي العراقي / دائرة الاحصاء والأبحاث/ قسم الاقتصاد الكلي / العراق – بغداد

Email: mustafamohamad1986@gmail.com, ORCID ID: \ <https://orcid.org/>

صهيب عبيد عيسى

البنك المركزي العراقي / دائرة الاحصاء والأبحاث/ قسم الاقتصاد الكلي / العراق - بغداد

Email: suhaib.cbi.gof@gmail.com, ORCID ID: \ <https://orcid.org/>

معلومات البحث

تواريخ البحث:

تاريخ تقديم البحث: 2024 / 4 / 25

تاريخ قبول البحث: 2024 / 6 / 16

عدد صفحات البحث 136 - 143

الكلمات المفتاحية:

التحول الرقمي - التكنولوجيا المالية - البنك المركزي العراقي .

المراسلة:

أسم الباحث: مصطفى محمد إبراهيم

Email: mustafamohamad1986@gmail.com

المستخلص

من أجل تعزيز الدور الريادي الذي يؤديه البنك المركزي العراقي في قيادة عملية الشمول المالي وتطوير البنى التحتية المصرفية وأنظمة المدفوعات الالكترونية لابد من وضع منهجيات متطورة تسهم في السير نحو تحقيق التحول الرقمي في البنك المركزي العراقي والقطاع المصرفي ومن خلال التحول التدريجي لاعتماد الرقمنة وتبني المفاهيم ذات البعد التقني المبني على الحوكمة الالكترونية بما ينظم العمل وإدارة المهام والوظائف والفعاليات بجودة وكفاءة وسرعة من خلال استخدام مؤشرات التكنولوجيا المالية المتقدمة اي الرقمية ، إذ تمثلت مشكلة البحث ماهو دور البنك المركزي العراقي في تحول القطاع المصرفي والمؤسسات المالية غير المصرفية نحو الاقتصاد الرقمي؟ ، اما هدف البحث اتضح من خلال الاسهام البنك المركزي العراقي في التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية، اما فرضية البحث انطلقت هل يوجد علاقة بين التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية الرقمية في القطاع المصرفي العراقي، وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات وكان ابرزها ان مؤشرات التحول الرقمي في العراق ضعيفة مما اثر على مواكبة التطورات في مؤشرات التكنولوجيا المالية في العراق، وان ابرز التوصيات كانت ضرورة العمل من قبل البنك المركزي العراقي باتجاهات اوسع نحو التحول الرقمي من خلال سياسة التشديد على القطاع المصرفي وغير المصرفي.

1. المقدمة

يقوم البنك المركزي العراقي بدور هام في مواكبة التطورات التقنية والعالم الرقمي من خلال التوجيه والاشراف على القطاع المصرفي والمؤسسات المالية غير المصرفية في تطبيق التكنولوجيا المالية الرقمية في العمليات المصرفية فضلاً عن الهيكل المالي داخل القطاع .

2. اهمية البحث

يهتم البحث بتحليل مؤشرات التحول الرقمي في العراقي فضلاً عن مؤشرات التكنولوجيا المالية في العراق من خلال علاقة بينهما والتي يبين فيها دور البنك المركزي العراقي في تدخل من خلال الاشراف والرقابة على القطاع المصرفي وهذا مايتضح في الجانب العملي.

3. هدف البحث

يبين البحث ثلاثة اهداف وهي: .

- 1- اتضح من خلال الاسهام البنك المركزي العراقي في التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية.
- 2- تحليل العلاقة بين مؤشرات التحول الرقمي ومؤشرات التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي والمؤسسات المالية غير المصرفية.

3- بيان التحديات التي تواجه القطاع المصرفي في العراق من استخدام التكنولوجيا المالية والتي من خلال تنتقل نحو التحول الرقمي

4. الجانب النظري للبحث

1.4 مفهوم التحول الرقمي:

يعني استخدام تكنولوجيا الانترنت والحاسوب الالكتروني للتعاملات المصرفية الأكثر كفاءة وفاعلية ، ويفسر بمعناه الاوسع بالتعبيرات التي تقوم لتكنولوجيا الجديدة بحدوثها بشكل عام من خلال كيف يتم تنفيذ المعاملات والعمليات والتفاعل معها وكيف يتم زيادة الثروة ضمن النظام فهذا اصبح للتحول الرقمي تأثير واضح وبشكل دائم ومتزايد ايضاً على حياة الافراد والمجتمع وليس على النظم الاقتصادية والمنظمات فقط ، وان تلك التطورات الواضحة للتحول الرقمي قد هيأت فرص التطور والاستمرارية في استخدام الاساليب الجديدة للعمل ومنها المؤسسات المالية غير المصرفية والخدمات المصرفية ، ومن هنا ظهرت التقنيات الرقمية وتقنيات التواصل عبر الهواتف التي من خلالها دخل عصر التقنيات المالية والرقمية ولكن قبل الاعتماد على التقنيات الرقمية فقد اعتمد المصرف والمؤسسات المالية على تكنولوجيا المعلومات وتقنيات الاتصال التناظري فلماذا عند ظهور عصر التقنيات المالية والرقمية ظهرت التقنيات الرقمية وتقنيات التواصل عبر الهاتف والذي يسمى بعصر التحول الرقمي[8].

2.4 اهداف التحول الرقمي:

ان العديد من الاهداف التي تسعى المصارف بتوليد القيمة عن طريق الافكار الرقمية والابداعات وكيفية اظهار نماذج الاعمال بنمط جديد عن طريق اسرع واحداث التقنيات المبتكرة مما يؤدي ذلك الى السرعة الكبيرة والنمو في المصرف ، وهناك مجموعة من الاهداف وهي[2]:

- 1- تعزيز وتطوير ثقافة اكثر ابداعاً وتعاوناً في المصرف والمجتمع.
- 2- تغيير نظام التعليم لتوفير مهارات جديدة والتوجيه المستقبلي للعاملين حتى يتمكنوا من تحقيق التميز في العمل الرقمي والمجتمع.
- 3- انشاء وصيانة الهياكل الاساسية للاتصالات الرقمية وضمان ادارتها وامكانية الوصول اليها وجودة الخدمة والقدرة على تحمل التكاليف.
- 4- تعزيز حماية البيانات الرقمية والشفافية والاستقلالية والثقة.
- 5- تحسين امكانية الوصول وجودة الخدمات الرقمية المقدمة.
- 6- تنفيذ نماذج اعمال جديدة ومبتكرة للوصول الى الهدف.
- 7- العمل على تطبيق اعمال مبتكرة وتحسين الاطار التنظيمي والمعايير الفنية.

3.4 أهمية التحول الرقمي:

اسهمت الثورة التي احدثتها التكنولوجيا وبشكل فعال في صياغة شكل جديد للعالم المالي بعد ازمة الرهن العقاري التي حدثت في بداية عام 2008 ، فقد عملت التكنولوجيا الرقمية على ان يكون تعامل الافراد مع الاموال بصورة اكثر حذراً ، وتبرز أهمية التحول الرقمي في قدرته على حل المشاكل التي تواجه الانسان من ناحية تفعيل التنمية واستدامتها من ناحية اخرى ولا يقتصر التحول على الجوانب الاقتصادية فقط وانما يتعدى ذلك الى جوانب اخرى منها الاجتماعية والثقافية ، وتبرز أهمية التحول الرقمي بالاتي[11]:

- 1- التحول الرقمي يمنح المصارف القدرة على المنافسة والمحافظة على مركز المصرف في السوق.
- 2- العمل على ربط القطاعات الخاصة والحكومية ببعضها البعض عبر شبكة الانترنت لزيادة الكفاءة والتنسيق فيما بين هذه القطاعات.
- 3- تخلق فرص وايرادات جديدة مما يؤدي الى اضافة قيمة للمصرف.
- 4- يعد التحول الرقمي العامل الذي يقدم الحلول للتحديات التي تواجهها المصارف.
- 5- تحسين جودة الخدمات التي تقدمها المصارف وتبسيط اجراءات الحصول عليها.
- 6- ينظم ويحسن الكفاءة التشغيلية في المصارف ويقلل من الوقت والجهد المبذول.
- 7- التقليل من الاخطاء البشرية إذ كان النظام التقليدي يشهد اخطاء بشرية تؤثر سلباً على جودة الخدمة المقدمة للزبون.

4.4 مؤشرات التحول الرقمي:

تشهد بلدان العالم ثورة علمية تكنولوجية والتي جعلت من العلاقات الدولية اكثر اندماجاً وتفاعلاً وسهلت حركة رؤوس الاموال، والسلع والخدمات، قلصت المسافات، الغت الحدود الجغرافية بين البلدان ، مازجت الثقافات والحضارات واسهمت في نشر المعلومات والبيانات وحدثت تغييرات كبيرة على مختلف الاصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، واصبح التقدم التكنولوجي المحرك الرئيس لبروز الاقتصاد الرقمي وتطويره إذ بات يمثل جوهر خصائص هذا الاقتصاد في استخدام هذه

التكنولوجيا وتوظيفها في الاقتصاد الجديد ، وتمارس تكنولوجيا المعلومات دوراً بارزاً في حياة المجتمعات حالياً سواء على مستوى الفرد ام على مستوى المجتمع او المؤسسات ، ويقاس مستوى التحول الرقمي في الاقتصاد العراقي بعده مؤشرات ومنها[4]:

1- مؤشر الحكومة الالكترونية.

2- مؤشر سهولة ممارسة الاعمال .

5.4 مفهوم التكنولوجيا المالية :

هي مظلة تجسد تطبيقات وابتكارات تكنولوجيا المعلومات التي تسهم في تقديم الحلول المالية المناسبة والمبتكرة من اجل تلبية احتياجات تحسين العمليات المالية وتقليل التكلفة وزيادة الكفاءة والفاعلية والمرونة وبشكل عام يمكن اعتبار التكنولوجيا المالية خدمة تقدمها المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية الى الزبائن او شركة ناشئة متخصصة بالتكنولوجيا المالية[9].

6.4 اهمية التكنولوجيا المالية :

يمكن تلخيص اهمية التكنولوجيا المالية بالاتي[3]:

- 1- تغطي مجموعة كبيرة من المنتجات المالية مثل عملية التحويل الجماعي وحلول الدفع عبر الموبايل والتحويلات المالية الرقمية الدولية وادوات ادارة المحافظ الاستثمارية بالانترنت والتي عززت المصارف التقليدية عن تقديمها لعدد كبير من المتعاملين.
- 2- تعمل على تغيير هيكل المنتجات المالية بشكل عام ومنهجية اليات تقديم الخدمات المصرفية للزبائن بشكل خاص مما يجعلها اسرع وارخص واكثر اماناً وشفافية.
- 3- المساعدة في تحسين جودة ونوعية المنتجات المالية المقدمة واتاحتها في كل مكان اذ يتم التركيز على تقديم المنتجات المالية وتسليمها للزبائن وزيادة فرص البيع عبر الحدود ونقاط الاتصال المتعددة القنوات لاستخدام تلك المنتجات.
- 4- المساهمة في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات المالية والشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية فكلما كانت هذه المؤسسات اكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية زادت قدرتها في المنافسة بالمستويين الاقليمي والدولي.

7.4 خصائص التكنولوجيا المالية :

هنالك سبعة خصائص للتكنولوجيا المالية وهي [6]:

- 1- الشفافية: تقلل من عدم تناسق المعلومات وتتيح تقييمات اكثر دقة للمخاطر فالمزيد من الشفافية من شأنه ان يؤدي الى تقليل احتمالية التخلف عن السداد وانخفاض عدد ايام انعدام السيولة، إذ ادى الثقل المتزايد للشفافية التي تدعمها التقنيات الجديدة الى زيادة كمية المعلومات التي تنتجها البنوك المركزية.
- 2- السرعة: تسمح تحليلات البيانات السريعة بانجاز المعاملات المصرفية في وقت قليل مقارنة بالاعمال التقليدية السابقة التي تستهلك وقت جهد اكبر لاتمام المعاملات مستفيدة من البيانات الضخمة وتعلم الآلة والخوارزميات.
- 3- المنتجات المحسنة: تعمل التكنولوجيا المالية على تحسين المنتجات المالية مثل الائتمان والتأمين والمعاشات التقاعدية من خلال ادخال ميزات رقمية او انشاء كفاءات تشغيلية يمكن ان توفر وصولاً اكبر وقدرة على تحمل تكاليف المستهلك الثاني، وفي هذه العملية يتم في كثير من الاحيان جمع البيانات بشكل افضل مما يخلق المزيد من الخيارات لتحسين المنتجات.
- 4- توفر بنية تحتية مالية سليمة: تعمل التكنولوجيا المالية في بناء الاساس الذي يحفز المنتجات المالية الاخرى وتشمل هذه المنتجات التحقق من الهوية الرقمية وضمان العناية الواجبة للزبون والسماح بمشاركة البيانات وتسهيل المدفوعات بما في ذلك حلول التحويلات عبر الحدود.
- 5- الوصول الى جميع المستخدمين: في المنتجات المالية التقليدية يتم تقييم الزبون على اساس ملكية للموجودات الكبيرة او استلامه الدوري لدخل ضخم مما يجعل المنتجات مقصورة على فئات اجتماعية معينة بينما تستهدف التكنولوجيا المالية جميع الفئات والمجموعات وتعزز باستمرار قدراتها من خلال الشراكات او اعادة تصميم المنتجات المخصصة للزبون ذو الدخل المنخفض.

6- سد الفجوات في تجربة الزبون ونماذج المنتجات: تبحث المؤسسات المالية بشكل متزايد لتعظيم عائدها على الاستثمار في الابتكار عن طريق شراء حلول التكنولوجيا المالية.

7- المرونة والقدرة على تحمل التكاليف: ان لشركات تكنولوجيا المالية عروضاً وخطط عديدة للدفع مقابل السلع والمنتجات تتسم عادة بالمرونة الكافية لتناسب الزبائن على اختلافاتهم بشكل يومي او اسبوعي او شهري.

8.4 تحديات التكنولوجيا المالية :

تقسمت التحديات الى اربعة تحديات رئيسة وهي[10]:

- 1- السياسات والقوانين: ان سبب القوانين الاضافية المفروضة على التكنولوجيا المالية في البلدان النامية ومن بينها بلدان عربية فان هناك اربع بلدان فقط من بين البلدان العربية التي يقع تصنيفها في الثلث الاول من التصنيف العالمي فيما يخص سهولة واطلاق وتأسيس شركات التكنولوجيا المالية فاذا لم تكن هذه القوانين صارمة الى حد كبير.
- 2- راس المال البشري: هناك صعوبات في العثور على المهارات والخبرات في القطاع المالي وايضا في الحصول على افضل المبرمجين وقد اصبح التوظيف من اصعب التحديات التي تواجهها الشركات الناشئة لانه يجب على الذي يدخل في هذا المجال ان يكون على دراية تامة بقطاع المال والتكنولوجيا، لذا فان شركات التكنولوجيا المالية بحاجة الى خريجي الجامعات لديهم خبرة دولية وخبرة عمل في هذا المجال.
- 3- الدعم والاستثمار: ان مسرعات الاعمال المتخصصة في مجال النشاطات الاستثمارية نادرة في الشرق الاوسط وشمال افريقيا ويفسر ان حوالي ربع الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية قد مرت في برامج تسريع الاعمال، إذ تعد فرصة كبيرة

لشركات المنتجات المالية اما عن طريق استقطاب برامجها الخاصة لتسريع الاعمال في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا او القيام بشراكة متسارعة الاعمال قائمة على الاطلاع للتطورات الحاصلة وفي عام 2016 تزايد الاهتمام بذلك في البلدان العربية.

4- **السوق والطلب:** تعمل الشركات الناشئة بمواجهة دوافع وعوائق عده في مجال التكنولوجيا المالية التي من الممكن ان تؤثر على نموها فضلاً عن ان الاسواق الفردية تختلف بشكل كبير عن تلك المؤشرات ودخول الشركات الناشئة الى المنطقة ، ويؤثر بشكل متزايد على التوسعة والمنافسة لذلك فان هذه البيئة شديدة التعقيد تحتاج تحليلاً دقيقاً ومفصلاً.

9.4 مؤشرات التكنولوجيا المالية:

ان توسع وانتشار التجارة الالكترونية في كل من المصارف والتجار الى البحث عن مؤشرات وطرق دفع جديدة وامان وسهولة وسريعة التي تتم عبر شبكات الانترنت التي تقوم بالدفع ومن هذه الوسائل هي:.

1- **جهاز الصراف الآلي ATM:** وهو اكثر المنتجات المصرفية انتشاراً وقد ظهرت اجهزة الصراف الآلي في الثمانينات كبديل لموظفي الصرافة في الفروع المصرفية فهي تعتمد على وجود اجهزة متخصصة للزبائن من اجل القيام بمختلف العمليات المصرفية ، وتعرف اجهزة الصراف الآلي بانها تلك الاجهزة التي يمكن نشرها بالاماكن المختلفة سواء على الجدار او بشكل مستقل وتكون متصلة بشبكة حاسوب المصرف.

2- **نقاط البيع الالكترونية POS:** هي الاجهزة التي توجد في المحلات التجارية والخدمية بانواعها وانشطتها المختلفة ويستطيع الزبون عن طريقها سداد المدفوعات مقابل السلع والخدمات التي يحصل عليها وذلك عن طريق تمرير البطاقة البلاستيكية داخل هذا الجهاز ليقوم بقراءة سريعة للبيانات وتحويل المبلغ المطلوب من حساب المشتري الى حساب التاجر.

3- نقاط النقد الالكترونية POC:

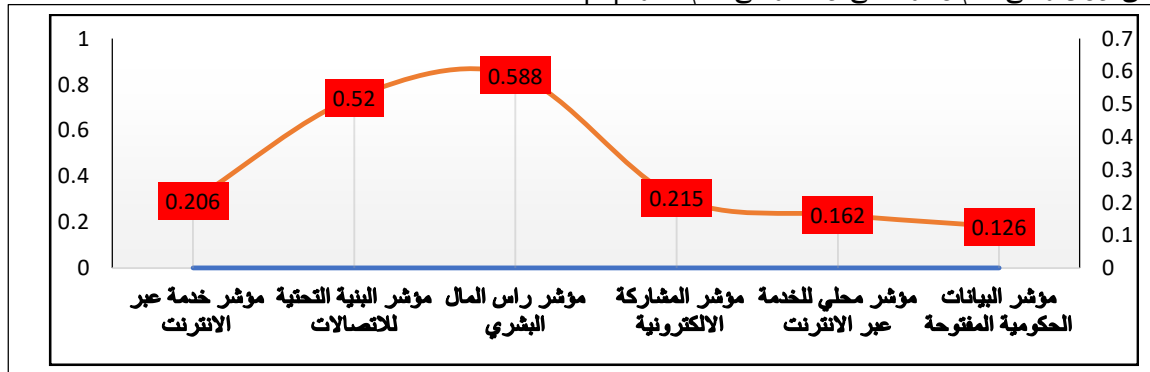
4- **البطاقات المصرفية الالكترونية:** انشئت باستخدام الوسائط الرقمية بدلاً من الورق او المواد التقليدية كما انها تعد صديقة للبيئة اكثر من البطاقات الورقية التقليدية ولاسيما في وقتنا الحالي والعالم يواجه جائحة كورونا وهي بطاقات بلاستيكية تمنحها المصارف لزبائنها ويتم استخدامها من قبل زبائن المصرف لاجراض الشراء ثم التسديد لاحقاً مع السماح له بتأجيل سداد الرصيد المدين لفترة معينة مقابل فائدة [5].

5- **المحافظ الالكترونية:** بانها خدمة عبر الموبايل تتيح للفرد اجراء معاملات الكترونية تشمل عمليات الشراء عبر الانترنت وتزويد بيانات الاعتماد الى محطة التاجر لاسلكياً عبر اتصال المجال القريب او عن طريق رمز التشفير QR ، عن طريق تطبيقات خاصة بالمحفظة الالكترونية والتي تتميز بالامان من خلال تشفير المعلومات الشخصية والمعاملات الفعلية فضلاً عن توافقها مع معظم مواقع الويب الخاصة بالتجارة الالكترونية [7].

5. الجانب التطبيقي

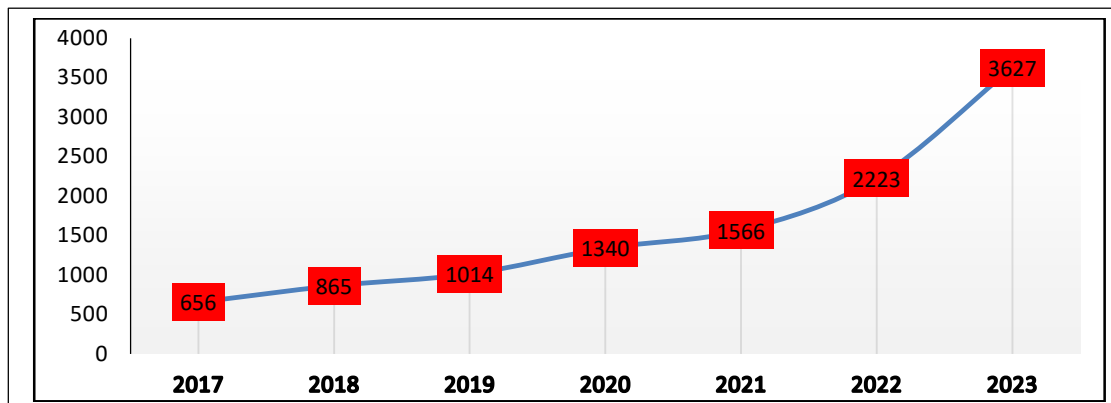
1.5 مؤشر الحكومة الالكترونية :

ان مؤشر الحكومة الالكترونية هو متوسط لقيم الستة مؤشرات وهي، البنية التحتية ، خدمات الانترنت، راس المال البشري، المشاركة الالكترونية، مؤشر محلي للخدمة عبر الانترنت، مؤشر البيانات الحكومية المفتوحة . ويتضح من جدول (1) ان مؤشر قيمة خدمات الانترنت لعام 2022 بنسبة (0.206) وهو مؤشر منخفض مقارنة ببقية بلدان العالم ، اما مؤشر البنية التحتية للاتصالات انتقل من مؤشر منخفض القيمة لعام 2022 الى مؤشر مرتفع القيمة وبنسبة (0.520) نتيجة تحسن البنية التحتية للاتصالات ، اما مؤشر راس المال البشري تراجع وانتقل من مؤشر مرتفع القيمة لعام 2018 الى مؤشر متوسط القيمة لعام 2022 وبنسبة (0.588) اذا اخذنا متوسط قيم هذه المؤشرات الستة الحكومة الالكترونية نجد ان قيمة المؤشر ارتفعت من 0.337 لعام 2018 الى 0.438 لعام 2022 لكن يبقى العراق ضمن البلدان التي تؤكد ان مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية متوسط علماً ان القيمة المعيارية لمؤشر متوسط تتراوح (0.25-0.50) ، ونجد ان العراق حقق تسلسل 162 لعام 2022 افضل من عام 2018 اذ كان تسلسله في ذات العام 155 حسب مسح الامم المتحدة لـ193 بلد ، في حين نجد ان مؤشر مستوى المشاركة الالكترونية انخفض من 0.385 في عام 2018 الى 0.215 في عام 2022 [1].



شكل (1) مؤشر تطور الحكومة الالكترونية لعام

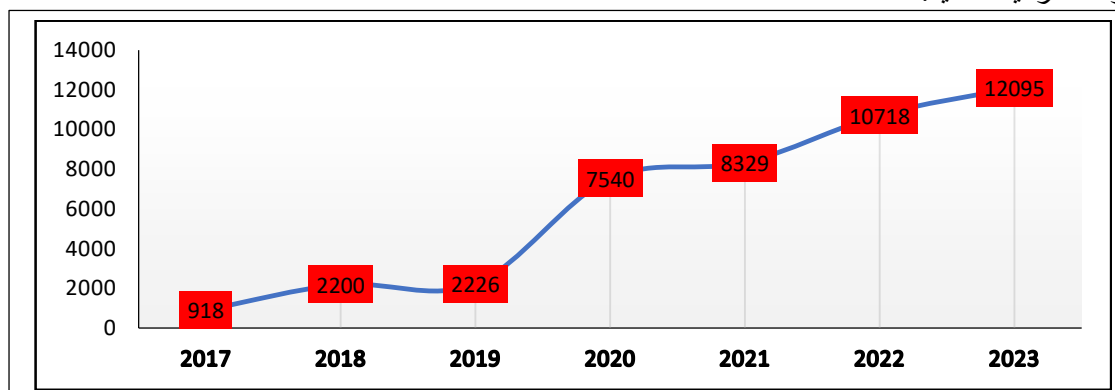
1.1.5. أجهزة الصراف الآلي ATM: يوضح جدول (2) عدد الصراف الآلية الموجودة في العراق، إذ بلغ عدد أجهزة الصراف الآلي لعام 2017 (656) ضمن مشروع توظيف رواتب موظفي الحكومة إذ تم توظيف رواتب موظفين الحكومة لعام 2018 بواقع (124) وحدة اتفاق وبعدد (865) جهاز موجود في المصارف وبمعدل نمو بلغ (31.85%) ثم ارتفعت في عام 2019 إلى (1014) وبمعدل نمو بلغ (17.22%) مما يعني زيادة الطلب على اتمتة الرواتب لتقليل الفساد فضلاً عن سرعة السحب وفي اي وقت يتم السحب الرواتب واستمر الارتفاع في عدد الاجهزة الى ان وصل في عام 2023 الى (3627) جهاز وبمعدل نمو بلغ (63.15%) ويعزى ذلك الى التوجهات الحكومية نحو تفعيل الدفع الالكتروني في المؤسسات الحكومية والخاصة.



شكل (2) عدد اجهزة الصراف الآلي ATM

2.1.5. نقاط البيع الالكتروني (POS):

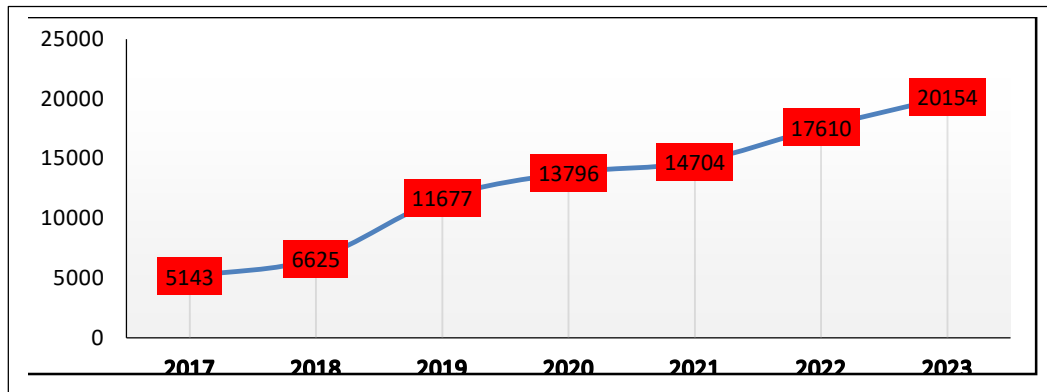
ويقصد بهذه الاداة الشراء من قبل الزبون باي مركز التسوق فيه نقاط بيع وفي الغالب تستخدم هذه النقاط في المولات ، إذ بلغت في عام 2017 من (918) نقطة للبيع الى (12095) نقطة وبمعدل نمو بلغ (12.84%) ويعزى ذلك الى اتمتة التعاملات المالية لدى الزبائن لتقليل من حمل النقود ولتحقيق الامان فضلاً عن السرعة في التعامل وهذا ناتج عن المنهاج الحكومي الذي اعتمدته الحكومة العراقية الحالية.



شكل (3) عدد نقاط البيع في العراق (POS)

3.1.5. نقاط النقد الالكترونية (POC):

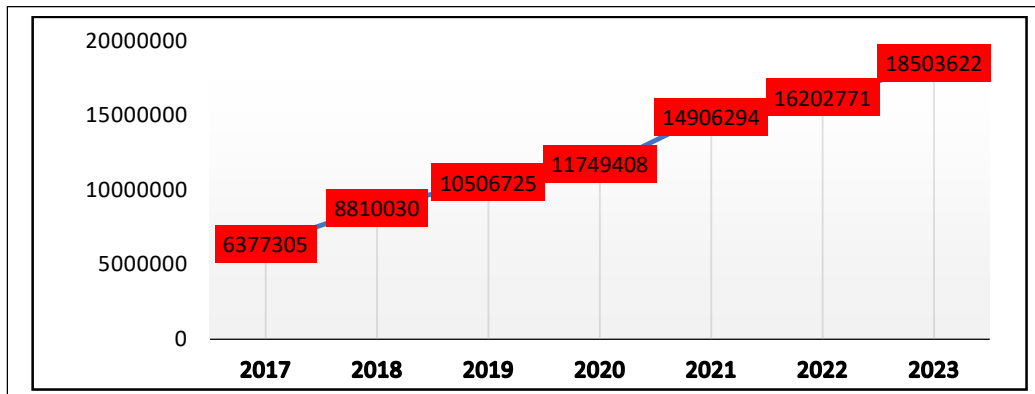
تعني هذه الاداة السحب من البطاقة وان لن يتوفر رصيد وتستخدم في كافة المعاملات المالية وكذلك في المدفوعات لغرض التسوق، وسجلت عدد نقاط البيع في كافة المحافظات العراقية عام 2017 (5143) نقطة واستمرت بالارتفاع حتى عام 2023 الى (20154) نقطة وبمعدل نمو بلغ (14.44%) ويعزى هذا الارتفاع الى توجه الجمهور نحو استخدام هذه النقاط وذلك بالسحب المكشوف من ارصدهم ومن ثم تجري التسوية بعد حصولهم على الرواتب عن طريق البطاقات المصرفية الالكترونية.



شكل (4) عدد نقاط النقد في العراق (POC)

4.1.5. البطاقات المصرفية الالكترونية:

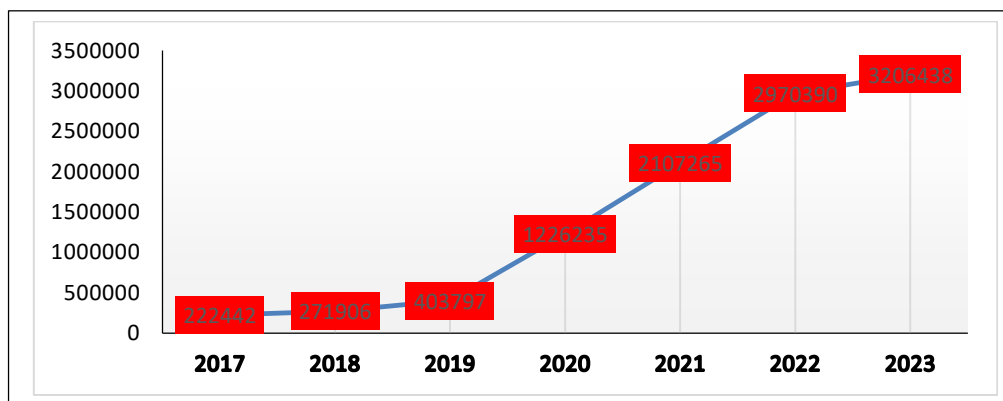
تعد البطاقة المصرفية الالكترونية بكافة انواعها الاداة الرئيسة في التعاملات المالية الالكترونية لاسيما في داخل العراق وخارجه ، إذ سجلت عدد البطاقات المصرفية الالكترونية عام 2017 (6377305) بطاقة واستمرت بالارتفاع حتى عام 2023 الى (18503622) وبمعدل نمو بلغ (14.20%) بطاقة صادرة ومن كافة المصارف العراقية المجازة من قبل البنك المركزي العراقي مما يعني مواكبة العراق نحو التحول الرقمي، وهذا الاثر يتحقق بدور البنك المركزي العراقي في تطوير ادوات التكنولوجيا المالية باستمرار لمواكبة التطورات المصرفية عالمياً.



شكل (5) عدد البطاقات المصرفية الالكترونية في العراق

5.1.5. المحافظ الالكترونية:

ان الدور المرتقب للبنك المركزي العراقي في استخدام التحول الرقمي ومواكبة ادوات التكنولوجيا المالية هو المحافظ الالكترونية وبنوعها (محفظة اسيا حوالة، وزين كاش) ، إذ سجلت المحافظ الالكترونية في العراق عام 2017 (222442) محفظة واستمرت بالارتفاع حتى عام 2023 الى (3206438) بطاقة وبمعدل نمو بلغ (7.94%) ويعزى هذا الارتفاع الى التحول الرقمي في وسائل الدفع الالكتروني مما ادى الى قيام البنك المركزي العراقي بمنح الترخيص لعدد من شركات الدفع الالكتروني في العراق لمواجهة هذا الطلب المتزايد من الشركات الدفع الالكتروني والذي يتم من خلال البنك المركزي العراقي/ مديرية المؤسسات المالية غير المصرفية/ قسم شركات الدفع الالكتروني.



شكل (6) عدد المحافظ الالكترونية في العراق

6. الاستنتاجات

- 1- كان للبنك المركزي العراقي دور مهم في تحقيق التحول الرقمي واستخدام ادوات التكنولوجيا المالية وتطبيقها في القطاع المصرفي العراقي ولاسيما بعد عام 2014.
- 2- هنالك ضعف الوعي الالكتروني في استخدام ادوات التكنولوجيا المالية ولاسيما الموظفين المتقاعدين والرعاية الاجتماعية وهذا يعني بحاجة الى المزيد من الترويج والاعلان بالمنتجات المالية الالكترونية.
- 3- ان مؤشرات التحول الرقمي في العراق بحاجة الى تطويرها واستخدام مؤشرات حديثة لمواكبة التحول الرقمي.
- 4- تم قبول الفرضية الصفرية القائلة بوجود علاقة طردية بين التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية الرقمية في القطاع المصرفي العراقي.
- 5- هنالك علاقة كبيرة بين التحول الرقمي وادوات التكنولوجيا المالية في العراق مما يتطلب المزيد من الجهود لتحقيق افضل استخدام.
- 6- ان مؤشرات التحول الرقمي في العراق ضعيفة مما اثر على مواكبة التطورات في مؤشرات التكنولوجيا المالية في العراق.

7. التوصيات

- 1- يجب التعاون بين المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية الحكومية والخاصة مع البنك المركزي العراقي في تطبيق التحول الرقمي واستخدام التكنولوجيا المالية ولاسيما موضوع الجباية الالكترونية.
- 2- على القطاع المصرفي بتخصصاته والمؤسسات المالية غير المصرفية الافصاح والشفافية في تقديم البيانات والمعلومات للبنك المركزي العراقي.
- 3- ضرورة وضع اجراءات حقيقية في الدفع الالكتروني واستخدام امثل لهذه الاجراءات.
- 4- كانت ضرورة العمل من قبل البنك المركزي العراقي باتجاهات اوسع نحو التحول الرقمي من خلال سياسة التشديد على القطاع المصرفي وغير المصرفي.

المصادر

- [1] الامم المتحدة ، دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مسح الحكومة الالكترونية 2022، مستقبل الحكومة الرقمية.
- [2] المطوري، احمد عبد سعود، (2022)، التحول الرقمي وتأثيره في مرونة الموارد البشرية دراسة استطلاعية لعينة من العاملين في الشركة العامة لتعبئة وخدمات الغاز فرع البصرة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، عدد خاص وقائع المؤتمر العلمي الدولي لكلية الادارة والاقتصاد جامعة الكوفة ، المحور الاداري.
- [3] الياسري، نوار قصي مهدي، (2023)، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية مع اشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية.
- [4] جبار، ايات فاضل عطشان، (2024)، سوق العمل في العراق بين متطلبات التكيف مع التحولات الرقمية العالمية والاصلاح الاقتصادي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.
- [5] حسين، سيف علي، (2021)، تأثير التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي للبيئة العراقية بحث تطبيقي في الجهاز المصرفي العراقي، نيل درجة الدبلوم العالي للمعادل للماجستير في المصارف، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد.
- [6] خضير، ريام خليل، (2022)، تأثير التكنولوجيا المالية في ابعاد بيئة الاعمال المصرفية دراسة استطلاعية تحليلية لعينة مختارة من المصارف العراقية ، رسالة ماجستير في العلوم الادارية، الكلية التقنية الادارية، الجامعة التقنية الوسطى.
- [7] خليل، امير علي، (2019)، دور محفظة الموبايل الرقمية في تعزيز حجم التجارة الالكترونية دراسة تحليلية العراق انموذجاً ، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد 8 ، العدد 30 ،
- [8] علي، شروق هادي عبد، (2020)، التحول الرقمي للعمليات المصرفية كاداة لتطوير الاداء المالي دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية الخاصة في العراق للمدة 2012-2019، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة المستنصرية.
- [9] عميد، كمال حسين، (2023)، دور التكنولوجيا المالية في تحقيق الاستقرار المالي دراسة تحليلية في القطاع المالي العراقي، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية.
- [10] محمود، حارث محمد، (2021)، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز صيغ التمويل في المصارف الاسلامية في العراق والاردن دراسة تحليلية مقارنة للمدة 2010-2019، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت.
- [11] هادي، حسين صباح مهدي، (2023)، التحول الرقمي للعمليات المصرفية واثره في بعض مؤشرات السلامة المالية دراسة في عينة من المصارف العراقية للمدة 2012-2021، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.

[12] WORLD BANK GROUP, Doing Business 2020, Comparing Business Regulation in 190 Economies



Journal of Administration & Economics

**Mustansiriya
University**

**College of
Administration &
Economics**

P-ISSN: 1813 - 6729

E- ISSN: 2707-1359

The Role of the Central Bank of Iraq in Promoting Digital Transformation and the Use of Financial Technology in Iraq for the Period 2017-2023

Mustafa Muhammad Ibrahim

Central Bank of Iraq / Department of Statistics and Research / Department of Macroeconomics / Iraq - Baghdad

Email: mustafamohamad1986@gmail.com, ORCID ID: <https://orcid.org/>

Suhaib Obaid Issa

Central Bank of Iraq / Department of Statistics and Research / Department of Macroeconomics / Iraq - Baghdad

Email: suhaib.cbi.gof@gmail.com, ORCID ID: <https://orcid.org/>

Article Information

Article History:

Received: 25 / 4 / 2024

Accepted: 16 / 6 / 2024

Available Online: 1 / 9 / 2024

Page no: 136 – 143

Keywords:

Digital transformation - financial technology - Central Bank of Iraq.

Abstract

To enhance the pioneering role played by the Central Bank of Iraq in leading the financial inclusion process and developing banking infrastructure and electronic payment systems, advanced methodologies must be developed that contribute to moving towards achieving digital transformation in the Central Bank of Iraq and the banking sector and through the gradual shift to adopting digitisation and adopting concepts. The technical dimension is based on electronic governance to organise work and manage tasks, jobs and events with quality, efficiency and speed through the use of advanced financial technology indicators, that is, digital. The research problem was: What is the role of the Central Bank of Iraq in transforming the banking sector and non-banking financial institutions towards the digital economy? As for the research goal, it became clear through the contribution of the Central Bank of Iraq to digital transformation and financial technology. As for the research hypothesis launched: Is there a relationship between digital transformation and digital financial technology in the Iraqi banking sector? The research reached a set of conclusions, the most prominent of which was that the indicators of digital transformation in Iraq need to be stronger. This affected keeping pace with developments in financial technology indicators in Iraq, and the most prominent recommendations were the necessity of work by the Central Bank of Iraq towards broader trends towards digital transformation through a policy emphasising the banking and non-banking sectors.

Correspondence:

Researcher name:

Mustafa Muhammad Ibrahim

Email:

mustafamohamad1986@gmail.com